الأمم المتحدة

TD/B/WP/306

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
29 September 2020
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثمانون

جنيف، 14 و16 أيلول/سبتمبر 2020

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها الثمانين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يومي 14 و16 أيلول/سبتمبر 2020

GE.20-12692(A)

2012692

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة في دورتها الثمانين 3

ثانياً – موجز الرئيس 4

ثالثاً – المسائل التنظيمية 13

المرفقات

أولاً – مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه: استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة 14

ثانياً – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثمانين للفرقة العاملة. 15

ثالثاً – مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه: اختصاصات الفرقة العاملة 16

رابعاً – الحضور 21

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة في دورتها الثمانين

ألف- الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند 5 من جدول الأعمال)

إن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

1- *تؤكد من جديد* أهمية التقييمات من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والتعلّم وفقاً لسياسة الأونكتاد التقييمية وقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛

2- *تحيط علماً* بالوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام" (TD/B/WP/304)؛ وتشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة تعزيز وظيفة التقييم، ولا سيما تحسين استخدام المعارف التقييمية من أجل صنع قرارات قائمة على الأدلة في إطار تصميم مشاريع وبرامج الأونكتاد وتنفيذها؛ ولهذا السبب، تدعو الأونكتاد إلى التحقق من أن يكون لجميع المشاريع عنصر تمويلي مدمج خاص بالتقييم؛

3- *ترحب* بالتحليل التجميعي للدروس المستفادة في الفترة من 2015 إلى 2019؛ وتهيب بالأونكتاد أن يتقاسم المعلومات في الدورات المقبلة للفرقة العاملة عن كيفية إدماج التوصيات في أنشطة التعاون التقني الجارية والمقررة؛

4- *تدعو* إلى تحسين عملية إدماج الأولويات الشاملة في برامج التعاون التقني؛

5- *تتطلع* إلى دورة جديدة من التقييمات المتعمقة تشمل البرامج الفرعية الخمسة؛ وتدعو إلى عرض نتائج التقييم الأول في أقرب وقت ممكن بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

16 أيلول/سبتمبر 2020

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

1- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

(البند 4 من جدول الأعمال)

1- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2020، على مشروع مقرر بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، سيُعرض على الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية للنظر فيه واعتماده (انظر المرفق الأول).

2- تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام

(البند 5 من جدول الأعمال)

2- نظرت الفرقة العاملة في الوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: لاستعراض عام" (TD/B/WP/304). واعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

3- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثمانين للفرقة العاملة

(البند 6 من جدول الأعمال)

3- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثمانين (انظر المرفق الثاني).

4- اختصاصات الفرقة العاملة

(البند 7 من جدول الأعمال)

4- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، على مشروع مقرر بشأن اختصاصات الفرقة العاملة، سيُعرض على الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية للنظر فيه واعتماده (انظر المرفق الثالث).

5- وخلال المناقشة، أشارت أمانة الأونكتاد إلى ما قُدِّم من اقتراحات بشأن توقيت الدورات. وأكد ممثل مجموعة إقليمية أن الاختصاصات تفيد في إضفاء الطابع الرسمي على العمليات القائمة فعلاً. وأبرز ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن عدد الدورات ومحتوياتها المفصَّلة في الاختصاصات تهدف إلى تحقيق الكفاءة.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- المداولات

1- عقدت الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية دورتها الثمانين في جنيف يومي 14 و16 أيلول/سبتمبر 2020. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

باء- البيانات الاستهلالية

2- أدلت ببيان نائبة الأمين العام للأونكتاد. وأدلى المتكلمون أدناه ببيانات: ممثل زامبيا، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل باكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ ممثل أذربيجان؛ وممثل دولة فلسطين.

3- وشددت نائبة الأمين العام للأونكتاد في بيانها على أهمية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد في دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتعافي بشكل أفضل من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشارت في هذا الصدد إلى أن الأونكتاد يسعى إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التعاون التقني الجديدة مباشرة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر). ومضت تقول إن نفقات التعاون التقني الإجمالية ظلت مرتفعة في عام 2019، حيث بلغت 43,3 مليون دولار، ولأول مرة، تم إنجاز أكثر من نصف النفقات، أي 52 في المائة من المجموع، دعماً لأقل البلدان نمواً. وشددت نائبة الأمين العام على أن هذا يعكس التزام الأونكتاد بتعزيز المساعدة التقنية في البلدان النامية، ولا سيما أشد مجموعات البلدان ضعفاً، دعماً لجهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2019، سجل التمويل الطوعي الإجمالي للصناديق الاستئمانية انتعاشة قوية، حيث بلغ رقماً قياسياً هو 46 مليون دولار (بزيادة قدرها 35 في المائة مقارنةً بعام 2018)، وذلك بفضل زيادة المساهمات من مصادر التمويل الرئيسية، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى.

4- وأشارت نائبة الأمين العام إلى أنه على الرغم من هذه الحقائق المشجعة، ما زالت هناك تحديات تلوح في الأفق، لا سيما أن الجائحة قد تسببت في عكس مسار بعض التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الأونكتاد في وضع جيد يمكنه من مساعدة البلدان النامية على فهم تبعات الجائحة على التنمية فهماً أفضل، ومعالجة الأولويات التي تحددها الدول في خطط الانتعاش. وبالنظر إلى الثغرات التمويلية المتصلة بجهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها،

شددت نائبة الأمين العام على ضرورة أن تدعم الجهات المانحة، بالتوازي مع آليات التعاون الثنائي، العملَ الموحد للأمم المتحدة ومشاريع الأمم المتحدة المشتركة، وذلك على سبيل المثال من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد، والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وطلبت إلى الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين تقديم مساهمات متعددة السنوات تقل فيها نسبة التمويل المخصص من أجل التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد، لما يتسم به ذلك من أهمية بالغة في دعم البلدان النامية في التعافي من الجائحة. وفيما يتعلق بفعالية التعاون التقني وكفاءته، أبرزت ثلاثة مجالات ذات أولوية، هي المشاركة النشطة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتنقيح مجموعة أدوات الأونكتاد وتحسين قاعدة بيانات طلبات المساعدة التقنية؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بالإصلاح، قالت إن الأونكتاد يدعم موظفي المشاريع ويحثهم على التشارك بفعالية أكبر مع المنسقين المقيمين ووضع مبادرات مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية من أجل مساعدة المنسقين المقيمين على الاستفادة من خبرة الأونكتاد. وأشارت نائبة الأمين العام أيضاً إلى الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وأخيراً، وفيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، أكدت نائبة الأمين العام أن الأونكتاد يركز، بالاستناد إلى إنجازاته السابقة، على سبل مواصلة التغيير وإدماج الإدارة القائمة على النتائج في العمل اليومي بشكل فعلي، وذلك من خلال عوامل التغيير وتبادل أفضل الممارسات؛ وقدمت معلومات تفصيلية عن التقدم الذي أُحرز مؤخراً في تطوير نظام مؤقت لرصد الأداء والإبلاغ يستند إلى تكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج.

5- وفيما يتعلق بالتقييمات، ذكرت نائبة الأمين العام أن وظيفة التقييم في الأونكتاد ليست أداة للمساءلة فحسب، بل هي أداة هامة للتعلم وصنع القرار. وأبرزت أن التقييمات المستقلة التي أُجريت في الفترة 2019-2020 بلغت رقماً قياسياً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى السياسة التي بدأ تنفيذها في عام 2016 والتي تشترط إجراء هذا التقييم لأي مشروع بميزانية تزيد على مليون دولار. وقد خلصت التقييمات الخمسة التي أُنجزت فيما يتعلق بمشاريع الأونكتاد، والمعروضة في الوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام"، إلى أن المشاريع ذات صلة وفعالة إلى حد كبير، ومن ثم فهي تسهم في إحداث تغييرات ملموسة على الصعيد الوطني. وعقب النتائج والدروس والتوصيات التي أفرزتها التقييمات، والتي توفر مصادر غنية من المعلومات الكمية والنوعية للتعلم والتحسين، أفادت نائبة الأمين العام بأن الأمانة بصدد استكشاف الكيفية التي تمكّن من الاستفادة من هذه الدروس في تصميم أنشطة التعاون التقني وتنفيذها. ومواصلةً للجهود الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم واستخدام التقييمات، أشارت إلى أن سياسة التقييم التي ينتهجها الأونكتاد سوف تُستكمل وفقاً للسياسة الجديدة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن الأونكتاد يعتزم إنشاء صندوق استئماني لدعم وظيفة التقييم، وأنه بصدد النظر في السبل الكفيلة بتوسيع نطاق تغطية التقييمات و/أو إجراء تقييمات استراتيجية إضافية، بحيث يمكن الحصول على معلومات أكثر قيمة عن النتائج والدروس المستفادة. وأخيراً، شددت نائبة الأمين العام على أن الأمانة تعمل على تحسين نوعية التوصيات المنبثقة عن التقييم والإجراءات المتصلة بمتابعة تنفيذها، وتهدف إلى تحسين البلاغات المتعلقة بأعمال التقييم ونتائجه التي تُقدَّم إلى أصحاب المصلحة في الداخل والخارج، من أجل تحسين التعلم في إطار المؤسسة.

جيم- استراتيجية التعاون التقني

(البند 3 من جدول الأعمال)

6- قدمت نائبة الأمين العام للأونكتاد إحاطة عن عملية صياغة استراتيجية جديدة للتعاون التقني[1].

(1) ستصدر الوثيقة المتعلقة بالنقاط والمجالات التي سيُنظر فيها عند صياغة استراتيجية التعاون التقني بوصفها الوثيقة TD/B/WP(80)/INF.1.

7- أشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أنه يُتوقَّع من التعاون التقني، باعتباره أحد الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، أن يُسهم في تنفيذ خطة عام 2030 وأن يقدم نهجاً متسقاً إزاء التحقيق الفعلي لأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أبرز الممثل توصيتيْن، هما أن العناصر الرئيسية في الصيغة السابقة للاستراتيجية، التي وُضعت في عام 2003، لا تزال صالحة وينبغي أن تُستخدم كأساس؛ وأنه ينبغي الإشارة إلى الرقابة والإدارة القوية من جانب أمانة الأونكتاد كعنصر أساسي. وشدد الممثل على ضرورة تعزيز التعاون والاتساق والتكامل فيما بين الشُعب داخل الأونكتاد ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وعلى أن الإدارة المتينة القائمة على النتائج واستمرار عمليات الدروس المستفادة ينبغي أن تسهما في عملية الرقابة وأن تؤديا إلى اتخاذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بالتعاون التقني في المستقبل. لذلك، ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية عناصر قوية بشأن الرقابة على مستوى الإدارة العليا، وينبغي للأمانة أن تشارك في عمليات تبادل منتظمة مع الفرقة العاملة ومجلس التجارة والتنمية ضماناً لتحقيق نتائج مرضية. وشدّد الممثل على أن الهدف المتمثل في الاستجابة لجميع طلبات المساعدة التقنية غير ممكن وغير مرغوب فيه، وأوصى في هذا الصدد بوضع إطار لأولويات التعاون التقني من حيث المضمون وحسب كل بلد. وينبغي أن يراعي هذا الإطار الدروس المستفادة والإدارة القائمة على النتائج ضماناً لتحقيق قيمة مضافة من خلال تدخلات الأونكتاد. وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة، أشار الممثل إلى ضرورة ذكر الرقمنة والإدارة الرشيدة وتعميمهما من أجل تحقيق نتائج دائمة ومستدامة، وشجع الأمانة على مواصلة جهودها فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالنوع الاجتماعي. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أثنى الممثل على المشاركة الناجعة والفعالة للأمانة في نظام المنسقين المقيمين، وشجع الأونكتاد على مواصلة العمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تقديم مساعدة أكثر تكاملاً. وأشار الممثل إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعم تطوير العمل المشترك والبرامج المشتركة وسائر المبادرات المشتركة بين الوكالات، وذلك لضمان المشاركة الفعالة للأونكتاد في "توحيد الأداء". ولما كانت استراتيجية التعاون التقني ذات توجّه طويل الأجل، أوصى الممثل بأن تُضمَّن الاستراتيجية مرفقاً يحتوي على حافظة من منتجات التعاون المحدَّثة، تُكيَّف وفقاً لآليات الرصد والتقييم؛ وأن يُنظر في التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي تقوم به شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أثناء صياغتها؛ وأن تكون الاستراتيجية مدعومة بجهود منسقة ومتسقة لجمع الأموال. وأشار الممثل في ختام حديثه إلى ضرورة أن تكفل الاستراتيجية ما يلزم من الاتساق والتكامل بين أركان العمل، وبين الشُعب، وبين الوكالات؛ وتضمن اهتماماً حقيقياً بعمليات الإدارة القائمة على النتائج، بما يتيح التركيز على الأولويات والموارد اللازمة؛ وتقوم على أساس خطة تمويل واحدة ومتسقة.

8- ورحّب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بالمبادرة المتعلقة باعتماد استراتيجية جديدة للتعاون التقني، وشدّد على أن مبادئ عمل هذه الاستراتيجية ينبغي أن تكفل تدفقاً تمويلياً مستقراً وكافياً ويمكن التنبؤ به لتلبية احتياجات البلدان النامية من المساعدة التقنية. ووافق مندوب على أن المبادئ التوجيهية للاستراتيجية السابقة لا تزال صالحة وينبغي مراعاتها؛ واقترح أن تأخذ الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار القضايا الشاملة التي سيجري استعراضها بطريقة شاملة في الأونكتاد الخامس عشر. وأكد مندوب آخر أهمية تحديد الاستراتيجية التي ينبغي أن تنطبق أفقياً، في جميع الحالات، على مختلف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛ وشدد على ضرورة التحقق من أداء الأمانة لدورها الرقابي وتعميم القضايا الشاملة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والبيئة؛ وأبرز أهمية تحديد الأولويات؛ واقترح أن يُراعى التقييم الذي تقوم به شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، لأن بعض التوصيات قد تكون صالحة عند صياغة الاستراتيجية.

9- ورحب جميع المندوبين الذين أخذوا الكلمة ببدء صياغة استراتيجية التعاون التقني مع الدول الأعضاء، وأشاروا إلى أن الاستراتيجية السابقة ستُعتمد كأساس وأن الاستراتيجية الجديدة ستأخذ في الاعتبار جميع الدروس المستفادة ذات الصلة مع الإشارة، عند الاقتضاء ورهناً بموافقة الدول الأعضاء، إلى جميع مصادر عمليات التقييم المتاحة والمناسبة التي تقوم بها شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ضمن جهات أخرى، فضلاً عن التقييمات الخاصة بالبرامج الفرعية. وستسعى الاستراتيجية إلى تحقيق الاتساق وتعزيز التعاون بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد من أجل المساعدة المتعاضدة، وستنظر في التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة التي تواجهها البلدان النامية بسبب جائحة "كوفيد-19". وأخيراً، ستُدمِج الاستراتيجية، التي ستُعتمد وتنفَّذ بعد الأونكتاد الخامس عشر، عناصر من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما يتصل بذلك من تنسيق مع نظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة على الصعيد القطري ضماناً للأخذ بنهج أكثر اتساقاً وتكاملاً وكفاءة عند تقديم المساعدة التقنية.

دال- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
(البند 4 من جدول الأعمال)

10- نظرت الفرقة العاملة في الوثيقة المعنونة "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة" ومرفقيْها (TD/B/WP/305 وTD/B/WP/305/Add.1 وTD/B/WP/305/Add.2).

11- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، قدمت شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية عرضاً مفصلاً لأنشطتها في مجال التعاون التقني. وواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي توفير النظم والدعم لأكثر من 60 بلداً، وهو يُعتبر ركيزة أساسية لجهود إدارة الديون على الصعيد العالمي. وقد ساهم عمل البرنامج في المجالات الأساسية لإدارة الدين العام في تحسين توافر البيانات عن الديون وشفافيتها، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان للحفاظ على القدرة على تحمل الديون والحد من مخاطر ضائقة الديون. وتظل هذه الشواغل وجيهة للغاية في سياق أزمة كوفيد-19، لأن الاستجابة الفعالة للأزمة تقتضي من الحكومات أن تدير المالية العامة، بما في ذلك الدين العام، إدارة فعالة. وفي عام 2019، واصلت الشعبة المشاركة في سلسلة الحلقات الدراسية بشأن العولمة الاقتصادية، وعقدت حلقتيْن دراسيتيْن في ووهان، الصين، بشأن موضوعيْ العولمة و"صُنع في الصين"؛ وتمويل اتفاق أخضر عالمي جديد. ومنذ تموز/يوليه 2020، يقود الأونكتاد مشروعاً متعدد الوكالات بشأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية في وقت كوفيد-19، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويساعد مشروع بشأن التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة على تيسير تقاسم السياسات والتعلم من الأقران بين الصين والبلدان الرائدة في مبادرة الحزام والطريق. وفي إطار مشروع السياسات الإنمائية من أجل تحقيق نمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي، عُقدت سلسلة من حلقات العمل لتعزيز التكامل والتنسيق الإقليميْن بشأن السياسات الصناعية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتيسير الحوارات المتعلقة بالسياسات، ويعمل الأونكتاد على إعداد سلسلة من الورقات تتضمن تحليلاً للتحديات الهيكلية الرئيسية التي تواجهها اقتصادات المنطقة بسبب أزمة كوفيد-19 ولأنجع الاستجابات في مجال السياسات العامة. وفي سياق مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سلاسل القيمة العالمية والتحول الإنتاجي والتنمية، يقوم الأونكتاد بإعداد سلسلة من استعراضات السياسات العامة المتعلقة بالتحول الإنتاجي، بالتعاون مع مركز التنمية التابع للمنظمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالات الأمم المتحدة في المنطقة. وفي مجال الإحصاءات، وُضع نظام لتكنولوجيا المعلومات، من المقرر أن يبدأ العمل به بحلول نهاية عام 2020، وذلك في إطار مشروع مشترك مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يهدف إلى تحسين التجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك،

ما فتئ يتزايد عدد الاشتراكات في أدوات التعلم الإلكتروني المشترك الخاصة بالبضائع والخدمات، من الوزارات والمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتقدمة. وأوشكت على الانتهاء المرحلة الأولى من مشروع مشترك بشأن التدفقات المالية غير المشروعة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بينما يجري تنفيذ مشاريع مشتركة أخرى، مثل مشروع بشأن النوع الاجتماعي في التجارة، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وواصل الأونكتاد في عام 2019 تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد بُذلت جهود لإعادة العمل بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتحسين نوعية ونطاق الإدارة المالية العامة الفلسطينية، وإعداد جولة جديدة للتعاون لتحديث واستكمال نسخة النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي تستخدمه الجمارك الفلسطينية حالياً.

12- وأعرب مندوب عن امتنانه للأونكتاد على مساعدته القيمة المتواصلة التي ساعدت واضعي السياسات على تحديد استراتيجيات إنمائية فعالة ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقال إنه يتطلع إلى التقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني[2]. وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على الأونكتاد لما قام به من عمل دعماً للبلدان النامية فيما يتعلق بسلاسل القيمة الإقليمية من أجل تعزيز التنمية؛ وطلب مواصلة تقديم الدعم في مجال إدارة الديون لدعم البلدان النامية التي تواجه تحديات مرتبطة بالديون نتيجة أزمة كوفيد-19؛ وشدد على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، والذي يمكن أن يساعد البلدان على استخدام الموارد على نحو جيد لتحسين سبل عيش المواطنين. وفي هذا الصدد، لاحظت أمانة الأونكتاد أن عمل الشعبة في الوقت الراهن سيركز على الجائحة والأزمة الاقتصادية المرتبطة بها، بما في ذلك المقترحات المقدمة في إطار مجلس التجارة والتنمية بشأن كيفية التعامل مع الأثر المالي للأزمة. أما بخصوص المشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، يتعاون الأونكتاد بشكل مستمر بشأن هذا الموضوع مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأخيراً، أُشير إلى أن نموذج الأونكتاد للاقتصاد القياسي الخاص بالاقتصاد الفلسطيني تستخدمه وزارة المالية وغيرها من الوكالات في إعداد الميزانية والتوقعات وتحليل السيناريوهات، كما يستخدمه مكتب الإحصاءات الفلسطيني لعرض الأثر الاقتصادي للجائحة في إطار عدة سيناريوهات.

13- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، قدم مدير شعبة الاستثمار والمؤسسات، في سياق الإشارة إلى *تقرير النتائج والآثار لعام 2019* عرضاً مفصلاً لتأثير مشاريع بناء القدرات المنجزة دعماً للاستثمار من أجل التنمية. وأشار إلى أهمية المنتجات الأساسية للشعبة وجودتها وفعاليتها وأثرها، وقدم للدول الأعضاء المجموع الكلي لما أُنجز من مشاريع المساعدة التقنية بشأن الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية، وسلط الضوء على البلدان المانحة والمنظمات الشريكة. ثم تناول بالتفصيل الطريقة التي أمكن بها مواجهة التحديات المعترضة في إطار الركن المتعلق ببناء القدرات بسبب جائحة كوفيد-19، مشدداً على فوائد الاستراتيجية التي اعتمدتها الشعبة في وقت سابق استناداً إلى منتج أساسي، فضلاً عن النهج القائمة على تكنولوجيا المعلومات والمتعلقة بإقامة الشراكات. وقد أتاح ذلك إجراء بحوث متطورة لتزويد الدول الأعضاء بأفكار قيمة وفي الوقت المناسب بشأن تقييم أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية، ولتقديم مشورة مستنيرة في مجال سياسات الاستثمار. وقدم المدير أمثلة ملموسة على الأنشطة المنجزة في بعض المناطق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال أثناء أزمة كوفيد-19 وبعدها. وأشار إلى حلول الحكومة الإلكترونية التي وضعها برنامج تيسير الأعمال التجارية، والتي برزت كأداة فريدة من نوعها سمحت باستمرارية العمليات التجارية في عديد من البلدان، وذلك بتقديمها استجابة فورية للأوضاع التي أفرزتها تدابير الإغلاق.

(2) TD/B/67/5.

وأخيراً، أعرب المدير عن أسفه إزاء التباين بين العدد المتزايد من النواتج التي تنتجها الشعبة والانخفاض في تمويل التعاون التقني في مجال الاستثمار والمشاريع، وطلب إلى الجهات المانحة التي يمكنها أن تفعل ذلك الزيادة في مستويات مساهماتها.

14- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره لاستمرار تنفيذ البرنامج الفرعي على مستوى عال، وأشار إلى مساهمته الهامة في تحقيق التنمية المستدامة. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تقديم دعم إضافي للاستثمار والمشاريع من أجل التنمية في السياق الحالي، ولا سيما في قطاعات مثل السياحة والتكنولوجيا والطاقة، ومن أجل الاقتصادات الضعيفة. وشدد على أهمية نقل النتائج التي تفرزها عمليات تحليل السياسات التي يضطلع بها الأونكتاد والخبرات المكتسبة من بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات إلى محافل الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما في المقر. وفي هذا الصدد، سلط المدير الضوء على الفرع الجديد من *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة*، الذي أُعد استجابةً لطلب الجمعية العامة في قرارها 199/74، مع التركيز بشكل خاص على الثغرات القائمة والتحديات المطروحة، والتقدم المحرز في تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، فضلاً عن التوصيات الملموسة للنهوض بالاستثمار من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وأخيراً، تحدث المدير بالتفصيل عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لاجتماع القمة المقرر عقده فيما يتعلق بمبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، بما في ذلك صياغة قائمة من الخيارات لكي ينظر فيها كبار واضعي السياسات، مشيراً إلى أن الأونكتاد يقود وينسق أفرقة مناقشة بشأن التمويل الخارجي؛ والتحويلات؛ والوظائف والنمو الشامل؛ وأوجه الضعف المرتبطة بالمديونية.

15- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، أفادت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بأن جائحة كوفيد-19 قد غيّرت بشكل جذري مشهد التجارة الدولية لعقود قادمة. وقالت إن الشعبة، من خلال فروعها الخمسة والبرنامج الشامل للتجارة والشؤون الجنسانية، تسعى إلى التكيف مع الوضع من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الإنمائية التي أفرزتها الجائحة. وقالت إن التفاعل بين التجارة والبيئة بصدد التغير مع زيادة السلع المنتجة محلياً، وتزايد القيود التجارية والشروط الجديدة المتعلقة بالاستدامة. وثمة أيضاً تبعات على سلاسل التوريد، والأسواق، والتجارة في السلع الخضراء والزرقاء، فضلاً عن الخدمات، في الزراعة والمنتجات الطبيعية ومصائد الأسماك والسياحة. وقد يؤدي الوضع العادي الجديد في فترة ما بعد الجائحة إلى إحداث فرص في التجارة الإلكترونية، ولكنه قد يطرح أيضاً تحديات جديدة، وذلك مثلاً من خلال زيادة استخدام المواد الطبية التي قد تؤدي إلى مستويات أعلى من التلوث بالبلاستيك. وأبرز المدير أن قطاعات كثيرة، وبخاصة السياحة، شهدت زيادات كبيرة في مستويات البطالة. ويساعد الأونكتاد في معالجة هذه المشكلة في إطار بحوثه الحالية، ويقدم توصيات بشأن كيفية معالجة أوجه القصور في السياحة. وأشارت المديرة إلى استمرار العمل المتصل بالتعاون التقني في مجالي التجارة البيولوجية والاقتصاد الأزرق. وأكدت أن برنامج التجارة والشؤون الجنسانية ينفذ بنجاح استراتيجيته للتكيف مع كوفيد-19، دون أي تعطيل لبرمجة الدورات الدراسية على الإنترنت ومع زيادة استخدام الموارد الرقمية، فضلاً عن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالمرأة والتجارة غير الرسمية عبر الحدود. وفيما يتعلق بسياسات المنافسة وحماية المستهلك، شددت المديرة على الجهود الواسعة النطاق التي يبذلها الأونكتاد في مجال بناء القدرات على الصعيد الوطني، فضلاً عن المشاركة في مشاريع الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على نطاق الأمم المتحدة. وأكدت أن الأداة الجديدة لإدخال البيانات على الإنترنت بشأن التدابير غير التعريفية ستساعد على تعزيز الإبلاغ والرصد والقرارات، وستقدم أيضاً الدعم لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت المديرة بأن الأونكتاد يواصل دعم منابر المعايير الوطنية الطوعية المتعلقة بالاستدامة والأنشطة المتصلة باستعراضات سياسات الخدمات والاقتصاد الإبداعي، مشيرةً إلى أن الأونكتاد استكمل عملية وضع أول خريطة للصناعات الإبداعية في أنغولا. وأخيراً، سلطت المديرة الضوء على مشاريع التعاون التقني الجارية لإدماج البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية غير الساحلية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛ وترويج المنتجات القطنية الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

16- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات معلومات تفصيلية عن بعض أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الشعبة وسلطت الضوء على ما قامت به الشعبة للتكيف مع الجائحة. وأفادت بأن الشعبة أنجزت أكثر من 64 في المائة من أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام 2019، بما في ذلك أكبر برامج له، وهو النظام الآلي للبيانات الجمركية. وشملت المساعدة التقنية التي قدمتها الشعبة أنشطة في مجالات تيسير التجارة؛ والنقل المستدام؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وبناء القدرات البشرية، بما في ذلك من خلال برنامج التدريب من أجل التجارة والدورات الدراسية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وطلبت المديرة إلى الدول الأعضاء زيادة مساهماتها في هذه المجالات، حتى يتمكن الأونكتاد من الاستجابة للأعداد المتزايدة من الطلبات الواردة من البلدان النامية.

17- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره لمختلف برامج المساعدة التقنية التي تنجزها الشعبة، وسلط الضوء على مزايا النظام الآلي للبيانات الجمركية بوجه خاص، ولا سيما من حيث زيادة كفاءة الجمارك والقدرة التنافسية التجارية؛ وأكد على ضرورة مواصلة إنجاز مثل هذا العمل دعماً للتكامل الإقليمي، وذلك مثلاً في إطار الاتفاق المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيره من المبادرات المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية؛ وأثنى على الأونكتاد لتنظيمه أسبوع التجارة الإلكترونية في أفريقيا وطلب عقد نسخ أخرى تركز على بلدان أو مجموعات إقليمية محددة؛ ورحب بالعمل الذي تقوم به الشعبة فيما يتعلق بالنقل البحري، مشيراً إلى أن النقل البحري هو المجال الذي تحتاج فيه البلدان النامية إلى زيادة الدعم المقدم من الأونكتاد. وفيما يتعلق بطلب تقدم به أحد المندوبين لاستئناف أنشطة النظام الآلي للبيانات الجمركية في دولة فلسطين، الذي كان له أثر إيجابي في الماضي، أعرب المدير عن استعداد الشعبة لتقديم هذا الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المدير أن الشعبة تلقت طلبات عديدة بعقد أسبوع التجارة الإلكترونية، وشدد على حاجة الشعبة إلى الأموال لكي تتمكن من تلبية هذه الطلبات. وبخصوص النقل البحري، أشار المدير إلى أن الأونكتاد يتمتع بخبرة راسخة ومشهودة في هذا المجال، ولكن نقص الأموال يحد من القدرة على تحقيق المزيد.

18- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، عرض مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة مختلف أنشطة الشعبة التي تجمع بين البحث والتحليل والتعاون التقني. وأبرز الأهمية التي يتسم بها *تقرير أقل البلدان نمواً وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* بشأن مختلف المواضيع المتصلة باحتياجات البلدان الأعضاء. وبخصوص المساعدة التقنية، قدم عرضاً مفصلاً لمختلف المشاريع التي تنفذها الشعبة في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذكر بوجه الخاص الدعم المقدم لأشد الاقتصادات ضعفاً. وقال إن هذه المشاريع تتفق مع أهداف وغايات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، ومن أجل مساعدة البلدان النامية على نحو أفضل في تنفيذ خطة عام 2030 والتصدي للتحديات الجديدة، كثفت الشعبة جهودها من أجل تحسين تنظيم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني قدر الإمكان بإدماج أثر جائحة كوفيد-19 في التحليلات. وأشار المدير إلى أهمية تعزيز السياسات المتعلقة بتجارة الخدمات من أجل إدماج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية. وأشار أيضاً إلى مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الشعبة، ولا سيما فيما يتعلق بمؤشر القدرات الإنتاجية؛ والدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في سياق الإطار المتكامل المعزز؛ والبرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة؛ ودعم مسار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ وسرعة تحرك الأونكتاد لتوفير التعاون التقني من أجل دعم الدول الأعضاء في التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن الجائحة. وأخيراً، ركز المدير على الشواغل المتصلة بالميزانية في سياق تعيين الخبراء لتنفيذ مشاريع التعاون التقني، وعلى القيود التمويلية التي تعترض تنفيذ أنشطة الشعبة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، بما في ذلك موجزات مواطن الضعف المقدمة إلى لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

19- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالمساعدة التقنية المقدمة في سياق اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي إطار التقريرين الرئيسيين، في حين رحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بمختلف الأنشطة المضطلع بها في أفريقيا، ولا سيما البرنامج المشترك لدعم أنغولا، وشدد على ضرورة بذل العناية الواجبة في معالجة الشواغل المتعلقة بالميزانية. وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى أيضاً على هذه المسألة وأبرز الحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية في أفريقيا. وطلب أحد المندوبين توضيحاً بشأن المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي. وفي هذا السياق، أشار مندوب آخر إلى أهمية العمل الذي تضطلع به الشعبة، والذي يتطلب موارد إضافية حتى تكون الشعبة قادرة على مواصلة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة التقنية، والموجزات القطرية المتعلقة بمواطن الضعف، والبحوث والتحليلات لأغراض التقريرين الرئيسيين. وذكّر المدير بولاية الشعبة وأشار إلى أهمية ضمان استجابة الشعبة لطلبات الدول الأعضاء. وأكد، في ضوء نتائج التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على المساهمة الفريدة التي يقدمها الأونكتاد للدول الأعضاء، وقيمة مشاركته في جهود مساعدة أقل البلدان نمواً والفئات الأخرى من البلدان الضعيفة والدعم الذي يقدمه لهذه البلدان. وقال إن الشعبة لديها موارد بشرية ومالية محدودة لتنفيذ برنامج عملها الطموح، ومع ذلك فإن الأونكتاد ظل ثابتاً في إسداء خدمات عالية الجودة تُعدّ لازمة لتحقيق نتائج إنمائية ملموسة وتشمل البحث والتوجيه السياساتي والتعاون التقني.

20- وسلط عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية التعاون التقني للأونكتاد في دعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وشدد عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية على أن وجود تدفق للتمويل الطوعي يستوفي شروط الثبات والكفاية والقدرة على التنبؤ ينبغي أن يكون المبدأ العام لاستراتيجية التعاون التقني الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، قال عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إنهم يتوقعون من الأونكتاد أن يحسّن التنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل توفير التعاون التقني على نحو يتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة. وفيما يتعلق بتمويل التعاون التقني، لاحظ بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية مع التقدير الزيادة في موارد الصناديق الاستئمانية إلى مستوى قياسي جديد في عام 2019، وقالوا إنهم يعتبرون ذلك دليلاً على القيمة التي يضيفها التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد وعلى مدى أهمية هذا التعاون. وطلب عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إلى الشركاء الإنمائيين زيادة التمويل الطوعي للأونكتاد، لتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات من البلدان النامية ومعالجة قيود التمويل، ولا سيما في أعقاب الجائحة. وشجع عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية الأونكتاد على استكشاف مصادر تمويل جديدة، بما في ذلك الاستفادة من الأموال المتاحة على الصعيد القطري من خلال التعاون المتعدد الوكالات، وذلك مثلاً من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وطلبوا إلى الجهات المانحة عدم تخصيص المساهمات، بحيث تتاح للأونكتاد إمكانية تحويل الأموال أو تكييف البرامج والمشاريع حسب احتياجات الدول المتلقية. وشدد أحد المندوبين على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعبئة الأموال، وإن كان العديد من البلدان النامية سيواصل الاعتماد على المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة.

21- وفيما يتعلق بنفقات موارد التعاون التقني وتخصيصها، أعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره للزيادة الكبيرة المسجلة التي شهدتها سنة 2019 في النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، والدعم المقدم من أجل إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً بوصفها من المستفيدين من التعاون التقني. ورحب عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية بمواصلة تقديم الدعم التمويلي لبرنامجي الأونكتاد الرئيسيين في مجال التعاون التقني، وهما النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، ولكنهم طلبوا أيضاً من الشركاء الإنمائيين زيادة التمويل لمجالات جديدة وناشئة من مجالات المساعدة التقنية،

التي لا يزال يتعلق بها عدد من الطلبات التي يتسن الاستجابة لها، مثل السلع الأساسية، والتجارة والتنمية، وتغير المناخ، والعلم والتكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، والمنافسة، والاستثمار. وطلب عدد قليل من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد أن يواصل تنويع مجموعة أدواته الخاصة بالتعاون التقني ويخصص المزيد من الأموال من الميزانية العادية لاستعراضات سياسات الاستثمار، واستعراضات أطر السياسات التجارية، واستعراضات سياسات الخدمات، واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك للدورات الدراسية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وشدد أحد المندوبين على أهمية التمويل المتوازن للبرامج الفرعية، ورأى أن المساعدة التقنية في مجالات إدارة الديون وتخفيفها، والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، وكذلك السياسات والبرامج الاستثمارية الوطنية الجديدة، يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في سياق الجائحة. وشجع مندوب آخر الأونكتاد على وضع برامج لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة، وعلى تعزيز التعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة التقنية. وفيما يتعلق ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، طلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية من الجهات المانحة والأونكتاد دعم مشاركة ممثلي البلدان النامية في البرنامج.

22- وفيما يتعلق بأداء التعاون التقني، أبرز ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن هناك مجالاً لتبسيط مجموعة أدوات الأونكتاد، ولا سيما بالنظر إلى القيمة المضافة للتعاون التقني في مجالات رئيسية مثل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتجارة المستدامة وتيسير الأعمال التجارية، بالإضافة إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، التي تتعلق بها طلبات كثيرة من البلدان النامية. ورحب الممثل أيضاً بالتدريب الداخلي على الإدارة القائمة على النتائج وشجع الأونكتاد على مواصلة جهوده في هذا المجال. ورغم التقدم المحرز حتى الآن، أعرب الممثل عن قلقه لأن الإدارة القائمة على النتائج لا تبرز في بعض منشورات الأونكتاد الرئيسية، مثل التقرير السنوي والتقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا، وأكد أنه ينبغي أن تبدي الإدارة العليا للأونكتاد حرصاً أكبر على تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج[3].

هاء- تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام

(البند 5 من جدول الأعمال)

23- نظرت الفرقة العاملة في الوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام" (TD/B/WP/304)، التي تتضمن نتائج التقييمات التي أجريت في الفترة نيسان/أبريل 2019 - نيسان/أبريل 2020، فضلاً عن تحليل تجميعي للدروس المستفادة من التقييمات التي أجريت في الفترة من 2015 إلى 2019، وتحديث لعدد من المسائل والأنشطة المتعلقة بالتقييم في الفترة 2019-2020.

24- وشجع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أمانة الأونكتاد على الإبقاء على وظيفة تقييم قوية وتكييف عملها استناداً إلى الدروس المستفادة من هذه التقييمات؛ وأشار إلى أن الدورة المقبلة من تقييمات البرامج الفرعية ستبدأ بتقييم متعمق للبرنامج الفرعي 1 في عام 2021 وأن التقرير سيقدم إلى الفرقة العاملة للنظر فيه في عام 2022. وأثنى ممثل مجموعة إقليمية أخرى على الأونكتاد لتقريره عن أنشطة التقييم، وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ التوصيات وأنشطة المتابعة، ولكنه لاحظ بقلق أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإدماج حقوق الإنسان والجوانب المتصلة بالنوع الاجتماعي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في عمل الأونكتاد. وفي الختام، أكد على أهمية التقييم المقبل للبرنامج الفرعي 1 وفائدته، واقترح تلقي التقرير في بداية عام 2022، إن أمكن.

(3) TD/B/67/2.

ثالثاً– المسائل التنظيمية

ألف– انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

25– انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 14 أيلول/سبتمبر 2020، السيد واقف صاديقوف (أذربيجان) رئيساً لها، والسيدة نيما مانونجي (جمهورية تنزانيا المتحدة) نائبةً للرئيس – مقررةً.

باء– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

26– وفي الجلسة نفسها، أقرت الفرقة العاملة جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/303/Rev.1)[4] مع إضافة بند بشأن اختصاصات الفرقة العاملة[5]. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1– انتخاب أعضاء المكتب.

2– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3– استراتيجية التعاون التقني.

4– استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.

5– تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام.

6– جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثمانين للفرقة العاملة.

7– اختصاصات فرقة العمل

8– مسائل أخرى.

9– اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم– اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

27– قرّرت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2020، أن توضع الصيغة النهائية لتقريرها عن دورتها الثمانين بعد اختتام الدورة.

---

(4) وقد وافق مجلس التجارة والتنمية على ذلك من خلال إجراء عدم الاعتراض، وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، الذي اختتم في 10 حزيران/يونيه 2020.

(5) أُعيد ترقيم بنود جدول الأعمال ذات الصلة بما يعكس هذا التغيير.

المرفق الأول

مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
(البند 4 من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الأركان الأساسية الثلاثة لعمل الأونكتاد؛ ويشدد على أهمية التنسيق بين الأركان الثلاثة من أجل المساعدة المتسقة والمتعاضدة؛

2- *يسلط الضوء* على أهمية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد دعماً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منطلق الحرص على عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ ويشدد على أهمية مشاركة الأونكتاد النشطة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تولي الأولوية في إطار دعمها للبلدان النامية إلى مجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا؛

3- *يعرب عن تقديره* للجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج؛ ويهيب بالأونكتاد أن يواصل جهوده؛

4- *يرحب* ببدء صياغة استراتيجية جديدة للتعاون التقني؛ ويهيب بالأونكتاد أن يضع الصيغة النهائية للاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وفي الوقت المناسب لاعتمادها وتنفيذها مباشرة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

5- *يحيط علماً* مع التقدير بالزيادة في إجمالي المساهمات في الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد في عام 2019؛ ويرحب، على وجه الخصوص، بزيادة تركيز الموارد على أقل البلدان نمواً وعلى سبل جديدة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، ويؤكد أهمية توافر تمويل ثابت وأكثر قابلية للتنبؤ من خلال تقديم مساهمات متعددة السنوات وغير مخصصة لتمويل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، ويكرر في الوقت نفسه تأكيد الحاجة إلى تحسين تطبيق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية والمساءلة، فضلاً عن تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج؛

6- *يؤكد* الحاجة الملحة إلى معالجة الفجوة التمويلية لأنشطة الأونكتاد التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، لتمكين المنظمة من إنجاز الولاية التي أناطها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وضمان التمويل المستدام لتقديم التعاون التقني في الوقت المناسب بغية معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة في البلدان النامية؛ ولذلك، يدعو الأونكتاد إلى الحرص على تخصيص الموارد حسب الأولويات؛

7- *يشجع* أمانة الأونكتاد على مواصلة استكشاف سبل التمويل على المستوى القطري التي حُدِّدت في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل آليات التمويل الجماعي، لدعم مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها الأونكتاد.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثمانين للفرقة العاملة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثمانين للفرقة العاملة.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

مشروع مقرر سيُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه

اختصاصات الفرقة العاملة

(البند 7 من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية

إذ يشير إلى أن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية قد أنشأها مجلس التجارة والتنمية وفقاً للفقرة 23 من قرار الجمعية العامة 1995 (الدورة التاسعة عشرة)، وأن الفرقة هي هيئة فرعية تابعة للمجلس وفقاً للمادة 64 من النظام الداخلي للمجلس، وبناءً على ذلك فهي تخضع لهذا النظام وفقاً للفقرة 3 من المادة 64، حسب الاقتضاء،

وإذ يقر بأن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية قد أنشأها المجلس لكي تضطلع بمهمة محددة، هي معالجة الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد،

يوافق، وفقاً لمقرره 540 (د-65)، على الاختصاصات التالية للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.

ألف- العضوية

تكون عضوية الفرقة العاملة مطابقة لعضوية مجلس التجارة والتنمية. وتتبع دورة تناوب أعضاء المكتب (الرئيس ونائب الرئيس – المقرر) دورة التناوب المقررة على النحو المحدد في المرفق الأول بالنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية[6].

باء- تواتر الاجتماعات ومدتها

تجتمع الفرقة العاملة مرتين أو ثلاث مرات في السنة، وتستمر كل دورة لمدة ثلاثة أو أربعة أيام، ما لم يقرر مجلس التجارة والتنمية خلاف ذلك. وينبغي ألا يتجاوز مجموع وحدات الاجتماع في الفرقة العاملة 18 وحدة في السنة[7].

وسيراعي توقيت الدورات الجدول الزمني لعملية الميزنة في الأمم المتحدة.

جيم- المهام ونطاق العمل

الفرقة العاملة مكلفة باستعراض الخطة البرنامجية ومعلومات الأداء البرنامجي للأونكتاد، المقرر إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة التي يعدها الأمين العام للأمم المتحدة لكي تنظر فيها الجمعية العامة؛ واستعراض أنشطة التعاون التقني، والتقييمات، وسياسة المنشورات واستراتيجية الاتصالات؛ والنظر في أي موضوع آخر يصدر به تكليف من مجلس التجارة والتنمية.

---

(6) TD/B/16/Rev.4 وCorr.1.

(7) وحدة اجتماع = جلسة مدتها ثلاث ساعات.

وتعمل الفرقة العاملة بمثابة محفل لمناقشة القضايا المتعددة الجوانب المشمولة في عمل الأونكتاد والتي يتم تحديدها في الولايات المنبثقة عن دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مثل تعزيز التنمية المستدامة، والشباب والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

وتعمل الفرقة العاملة أيضاً بمثابة منتدى يتيح للدول الأعضاء إمكانية الاطلاع على التكوين الجغرافي والجنساني لأمانة الأونكتاد.

دال- تنظيم الدورات ومحتواها

تساعد الفرقة العاملة مجلس التجارة والتنمية في أداء مهمته الرقابية فيما يتعلق بالخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، وتساعده بوجه الخصوص في ترجمة الولايات التشريعية للأونكتاد في الخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرمامجي، لجعلها أكثر فعالية وشفافية. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستعقد الفرقة العاملة دورتين أو ثلاث دورات على النحو المفصل في الفروع التالية.

الدورة 1: دورة تحضيرية للخطة البرنامجية؛ واستعراض التعاون التقني والتقييم

الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

استباقاً للدورة 2 للفرقة العاملة، ستقدم الدورة 1 الإرشاد والتوجيه اللازمين لإعداد الوثيقة التي تعرض الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، والتي ستُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة.

وسوف تستند عمليات التبادل غير الرسمية إلى عرض تقدمه أمانة الأونكتاد للرؤية الاستراتيجية العامة ومجالات التركيز التي تحددها المنظمة، بما في ذلك أضواء على مجموعة مختارة من النتائج المتحققة في إطار كل برنامج فرعي وأمثلة على مقاييس الأداء التي يُتوخى إدراجها في وثيقة الخطة البرنامجية، أو على الأكثر، عرض أولي لهذه الرؤية والمجالات، بما في ذلك أي قضايا ناشئة ودروس مستفادة، وأي عناصر أخرى تعتبرها أمانة الأونكتاد ذات صلة ويمكن الاسترشاد بها/أو الاستفادة منها في صياغة وثيقة الخطة البرنامجية. وستعمم أمانة الأونكتاد ورقة غير رسمية لتيسير المناقشة.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة ومراقبتها

وفقاً للولايات ذات الصلة الصادرة عن دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية، ستتولى الفرقة العاملة استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وذلك بغية جملة أمور منها تحسين فعالية هذه الأنشطة وكفاءتها، وتعزيز الشفافية، وتقاسم التجارب الناجحة، وتشجيع الاتصال بالجهات المتلقية المحتملة. وسيسترشد الاستعراض الذي تجريه الفرقة العاملة بتقرير تقدمه أمانة الأونكتاد يتضمن العناصر التالية:

(أ) طلبات المساعدة التقنية، حسب المنتج والمجموعة المواضيعية؛

(ب) القدرة الاستيعابية لأمانة الأونكتاد، بما في ذلك المسائل المتصلة بمدى توافر الموارد (حسب المنتج و/أو المجموعة المواضيعية، حسب الاقتضاء) لتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تطلبها الدول الأعضاء؛

(ج) توافر موارد من خارج الميزانية للموضوع والبرنامج والمشروع المقترح، فضلاً عن المسائل المتصلة بجمع الأموال وتحسين الاستدامة وإمكانية التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية؛

(د) الموارد المكرسة لجمع الأموال وإدارة المشاريع وتقييمها، وللاتصالات مع الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية؛

(هـ) أداء و/أو نتائج أنشطة التعاون التقني في الماضي، بما في ذلك التجارب الناجحة؛

(و) معلومات عن الجهود المبذولة لتحسين إدارة أنشطة التعاون التقني وتقييمها وتقديم التقارير المتصلة بها وتمويلها.

وستنظر الفرقة العاملة أيضاً في استكشاف الخيارات والسبل الكفيلة بتحسين جمع الأموال وتنويع التمويل المخصص للتعاون التقني، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها أمانة الأونكتاد.

استعراض أنشطة التقييم والمتابعة

وفقاً لسياسة الأونكتاد للتقييم وقواعد التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ستستعرض الفرقة العاملة الجهود التي يبذلها الأونكتاد فيما يتعلق بعمليات التقييم الداخلي والخارجي بغية تحسين عناصر الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة المرتبطة بعمليات التقييم. وفي هذا السياق، يجب على أمانة الأونكتاد أن تجري التقييمات وفقاً لمبادئها التوجيهية لكي تضطلع بمسؤوليتها فيما يتعلق بالمساءلة العامة وتكفل التعلم في إطار المؤسسة. وسيسترشد الاستعراض الذي تقوم به الفرقة العاملة بتقرير تقييم توليفي تقدمه أمانة الأونكتاد ويتيح تقديم معلومات كاملة عن جميع أنشطة التقييم ويعزز المساءلة والدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية هي مؤلفات معرفية تتيح توحيد المعارف المكتسبة وتبادلها، وتعزز الردود على تقييمات الأونكتاد والتحصيل المستمر فيما يتعلق بهذه التقييمات.

وستستعرض الفرقة العاملة خطة التقييم الخاصة بالأونكتاد، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييمات المتعمقة التي يطلبها مجلس التجارة والتنمية. وستناقش عمليات التقييم الداخلي والخارجي على أساس التقرير التوليفي المذكور أعلاه. وتنسق وحدة التقييم والرصد عمليةَ متابعة التقييمات وتكفل إعداد التقرير المرحلي المقدَّم إلى الفرقة العاملة بشأن التقييمات المتعمقة السنوية التي طلبتها وتقديمه في الوقت المناسب.

الدورة 2: استعراض الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

ستدرس الفرقة العاملة الخطة البرنامجية للأونكتاد ومعلومات الأداء الخاصة ببرامجه التي ستُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة، بغية تقديم أي توصيات ضرورية إلى مجلس التجارة والتنمية. وسيستند الاستعراض إلى دراسة مدى توافق الأنشطة والأولويات التي أُسندت في إطار المشاريع، حسبما تقترحه الأمانة، ومدى اتساقها مع التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الهيئات الإدارية للأونكتاد والقرارات المعتمدة من قِبل الجمعية العامة.

وبناءً عليه، ستتخذ الفرقة العاملة هذا الإجراء لمساعدة الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للأمم المتحدة في صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة، لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة في وقت لاحق.

وفي الدورة التالية للفرقة العاملة، سيُطلِع الأمين العام للأونكتاد الدول الأعضاء على احتياجات الأونكتاد من الوظائف ومن غير الوظائف، على النحو المفصل في الميزانية البرنامجية المقترحة.

الدورة 3– المواضيع الأخرى التي يقرّها مجلس التجارة والتنمية

يجوز لمجلس التجارة والتنمية أيضاً أن يقرر تنظيم دورة ثالثة للفرقة العاملة من أجل تقييم ما يلي:

(أ) سياسة المنشورات واستراتيجية الاتصالات، مع التركيز على كفاءة وفعالية الاتصالات في المنشورات؛

(ب) التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل أو موضوع آخر يدخل في نطاق مهام الفرقة العاملة ومع الاحترام الواجب لصلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمتصلة بالميزانية.

هاء– النتائج

يمكن أن تشمل النتائج التي تتمخض عنها دورات الفرقة العاملة الاستنتاجات المتفق عليها، ومشاريع المقررات والتوصيات التي ستُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيها، والإجراءات التي يتعين على أمانة الأونكتاد اتخاذها، عند الاقتضاء. وتُعرض القرارات التي يتخذها المجلس على الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للأمم المتحدة، والهيئات ذات الصلة في نيويورك، حسب الاقتضاء.

واو– المسائل التنظيمية

توافق الفرقة العاملة في كل دورة على جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية.

وستتاح للدول الأعضاء الوثائق الخاصة بجميع البنود الموضوعية من جدول أعمال الفرقة العاملة قبل أربعة أسابيع على الأقل من بدء الدورة.

ويجوز لمجلس التجارة والتنمية تعديل اختصاصات الفرقة العاملة بناءً على توصية من الفرقة العاملة.

ويبين الجدول الوارد فيما يلي الجدول الزمني للدورات والأعمال التي يتم الاضطلاع بها في كل دورة.

الدورة والمدة	*المهمة*	*نطاق العمل*
أوائل تشرين الأول/أكتوبر؛ مدة تصل إلى أربعة أيام، مع استراحة ليوم واحد في الأثناء	*الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي*	تقديم الإرشاد والتوجيه لإعداد الوثيقة التي تعرض الخطة البرنامجية للأونكتاد ووثيقة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي
	استعراض أنشطة التعاون التقني وتمويل هذه الأنشطة ومراقبتها	العمل بمثابة منتدى للدول الأعضاء لتناول القضايا المتعلقة بالتعاون التقني، بما في ذلك المسائل المتصلة بالهيكل المالي وتحسين استدامة الموارد وإمكانية التنبؤ بها، فضلاً عن فعالية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد
	استعراض أنشطة التقييم والمتابعة	النظر في تقرير التقييم التجميعي عن جميع أنشطة التقييم والنظر في التقييم المتعمق الداخلي و/أو الخارجي الذي يُجرى سنوياً لأحد البرامج الفرعية للأونكتاد، وتقديم التوجيه الفني بشأن اتجاه البرامج الفرعية بالاستناد إلى تقارير التقييم

الدورة والمدة	*المهمة*	*نطاق العمل*
كانون الثاني/يناير؛ مدة تصل إلى ثلاثة أيام	استعراض الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي	دراسة الوثيقة التي تعرض الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، وتقديم أي توصيات ضرورية في هذا الصدد قبل تقديم الوثيقة إلى مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية واستعراضها لاحقاً من قبل لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة
حسبما يقرره مجلس التجارة والتنمية و/أو الفرقة العاملة؛ مدة تصل إلى ثلاثة أيام	تقييم سياسة المنشورات واستراتيجية الاتصالات أو التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل أو موضوع آخر على النحو الذي يقرره مجلس التجارة والتنمية	النظر في القضايا الأخرى المحددة في الاختصاصات باعتبارها تدخل في نطاق مهام الفرقة العاملة أو أي مواضيع أخرى يحددها مجلس التجارة والتنمية، مع المراعاة الواجبة لصلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمتصلة بالميزانية.

المرفق الرابع

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية:

الاتحاد الروسي
إيران (جمهورية – الإسلامية)
جمهورية تنزانيا المتحدة
الصين
العراق
فانواتو
ملاوي

2- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية غير الأعضاء في الفرقة العاملة:

أذربيجان
الأردن
إسبانيا
ألمانيا
أنغولا
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بنما
بوركينا فاسو
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
تركيا
توغو
الجزائر
جزر البهاما
الجمهورية العربية السورية
جنوب السودان
جيبوتي
دولة فلسطين
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
السودان
سويسرا
شيلي
عمان
غامبيا
غواتيمالا
الفلبين
الكونغو
الكويت
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
موزامبيق
ميانمار
النمسا
هولندا

3- وحضر الدورة ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأوروبي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP(80)/INF.2.